

السفلى من الفلج الثالث كان الثالث الباق بين الغلام وبين  
السفليات الست اثنا ناهذا احاطت به في الكتاب وان فرض الغلام  
مع العلمين الاول كان جميع المال بينه وبين اخته المذكور مثل شرط  
الاثنين والاشق لسفليات وهي ثمان وان فرض مع مثل الاول  
فما حوز على الاول النصف والباقي للغلام مع من هو كاذب و  
عاه وسئل الاول وعليا اثنا في المذكور مثل شرط الاثنين وكذا الحال  
اذا فرض مع علي التان واما تصحيح المسائل في جميع هذه الصور  
فعلها واستحطت به فيما بعد فلا حاجة الى ايرادها من واعلم ان  
الطليات من بنات الابن في ارض ددية كانت مع اخذت التفنين  
بالعززية في اشتراط الذكور والانا في جعل قوله عامه الصحابة  
يعصب الذكور والانا في التعليل المذكور وعند ابن مسعود  
يكون الباقي من الاثنين للذكور ووصولهم بالصورة كما هو وان  
اخذت العليا مشرتي النصف في اشتراط للذكور ووصولهم بالانا  
فان كان عدد الذكور كثر من عدد الاناث او مساويا له كان الباقي  
بينهم للذكور مثل حظ الاثنين بالاشفاق وان كان عدد الاناث كثر  
فعند العامة للذكور وعند ابن مسعود للاناث في السادسة فانه  
كان ينظر في دعاهم اخص بنات الابن من الخامسة والسادس  
فيعطون ما هو اقل احتراز عن الزيادة على الثلثين في حق ابنة  
واعلم ان ذكر البنات على اختلاف الوجوه كما ذكر في الكتاب

مسئلة

مسئلة العقب لا تملك لزوجها وحسنه شتمتخذ الحوط وتميل الاذان  
الاستماع فيثبت تشيب الشعر القصبة لخصنها وبعثها  
الاصحاب سماعها واما الاضوات لاب واثم فانها ذكر المصنف  
لا يعا حنبا ورضه لها مسلة ليذكر ما مع سبعة الاضوات الاربعة كما  
لاختصار النصف الواحدة لقوله تعالى وله اخنت فلها نصف ما تركه  
والثلاثان للاختين اخصا عند قوله تعالى وان كان ما اثنتين فلهم الثلثان  
والمراد الاضوات لاب واثم اولاب لان الاضوات لاثم قد علم حالها  
في ارض المولايت كما هي واذ استخفت الاثنتان الثلثين كان  
استحقاقها قوتها لغير المهر وقد يقال صرح في الاضوات بالاشق  
وفي البنات بما فرضهما ليعلم من حال الاختين حال البنين ومن حال البنات  
حالة الاضوات بطريق الاول وتوبه ومع الاضوات لاب واثم المذكور مثل حظ  
الاختين يصرفن عصبته به كسواء المهر في القرابة في الاضوات  
وان كانوا اضافة رجالا او نساء فللكم مثل حظ الاثنين فلم يقدر نصيب  
الاضوات في حالة الاضوات ختلاط كما لم يقدر نصيب الاضوة فترك  
ذكر على انهن قد صرن عصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيهما  
اذا خلت بنت ابنتها وانما لاب واثم فقال الباقي بعد نصيب  
البنت للاخ دون الاخت لست الا بقوله عم فما بقية القول ايضا  
فلا اولي رجل ذكر وذكور بانهم اجمعوا في بنت وبن ابنت  
على ان الباقي من بعد نصيبها بين ولدي الابن المذكور مثل حظ الاثنين

ان جميع نوبة